الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ ٢٠١١
وهي منظمة مستقلة، محايدة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من
قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

القوات الحكومية السورية تتعمد استهداف الأسواق المكتظة
قصف سوقي معرة النعمان وكفر نبل في إدلب أنموذجاً

محتويات التقرير:

أولاً: المقدمة.
ثانياً: التفاصيل.
ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات.
شكر وعزاء.

أولاً: المقدمة:

تتبع مدينتي معرة النعمان وكفر نبل منطقة معرة النعمان جنوب محافظة إدلب، تخضع مدينة معرة النعمان لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وتنظيم جبهة النصرة، لكن بحسب الأهالي فإن جميع المقرات العسكرية تقع خارج المدينة، بينما تخضع مدينة كفر نبل لإدارة مجالس محلية مدنية.

في هذا التقرير نقوم بتوثيق ارتكاب القوات الحكومية مجزرتين واحدة في مدينة معرة النعمان، والثانية في مدينة كفر نبل، حيث قام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتواصل مع عدد من أهالي البلدة وشهود العيان وناجين من الحوادث، ومع نشطاء إعلاميين محليين، ونعرض في هذا التقرير ثلاث شهادات، كما راجعنا الصور والفيديوهات الواردة إلينا وتحققنا من صدقيتها، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يقدمونها في هذا التقرير، ونحتفظ بنسخ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير.
أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أن المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية ولايوجد فيها أي مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة للمعارضة المسلحة أو للتنظيمات الإسلامية المتشددة خلال الهجوم أو حتى قبله.

ماورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى الذي تمكنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: التفاصيل:

ألف: مجزرة مدينة كفر نبل:

قرابة الساعة 11:30 ظهراً قصف الطيران الحربي الحكومي صاروخين استهدفا سوقاً فرعياً لسوق السمك في حي العزيزية بمدينة كفر نبل:
- استهدف الصاروخ الأول منزلاً في السوق تسبب في دماره وإصابة قرابة 4 أشخاص.
- استهدف الصاروخ الثاني متجراً لبيع المثلجات؛ ما أدى إلى مقتل 10 مدنيين بينهم طفل، وتضرر في متاجر السوق، كما تضرر مبنىً تابع لمركز تعليمي للأطفال يقع في السوق ذاته.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى السيد عبود كيلدو، إعلامي محلي من مدينة كفر نبل، أفادنا بمشاهدته بعد تعرض منزله للقصف:

"حصل القصف لحظة وصولي إلى باب المنزل، انفجار كبير أفقدني التوزان، ولم أعد أرى شيئاً، بعد دقائق بدأت أنادي على عائلتي دون أن أسمع أي جواب، دخلت إلى أحد الغرف وجدت أمي ممددة على الأرض بينما كان أخوتي في غرفة أخرى، سحبت أخوتي واطمأننت أن إصابتهم طفيفة ثم حاولت إخراجهم جميعاً من المنزل خوفاً من غارة ثانية، كان الدمار على طول الطريق، حيث أن صارخاً آخر سقط وسط السوق، رأيت نصف جثة رجل وسط الطريق وأضراراً مادية كبيرة في محلات ومتاجر السوق ومركز تعليمي للأطفال يحمل اسم "مركز شخابيط للدعم النفسي"، إن مدينتنا تخضع لإدارة مدنية وهي خالية من أي مقر عسكري تابع للمعارضة".

باء: مجزرة مدينة معرة النعمان:

قرابة الساعة 12:20 مساء قصف الطيران الحربي الحكومي صاروخاً مستهدفاً سوق الخضار الرئيس في الشارع الفرعي لشارع أبي العلاء المعري؛ تسبب القصف بمقتل 41 مدنياً، بينهم 5 أطفال، و4 سيدات، وإصابة ما لايقل عن 73 آخرين؛ إضافة إلى دمار شبه كامل في قرابة 40% من متاجر السوق وأبنيته.

السيد عبد الرحمن صاحب محل للخضار في السوق أفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بروايته عن القصف:

"سوق المعرة من الأسواق الشعبية التي يقصدها أبناء المدينة وريفها لتأمين جميع احتياجاتهم، حصل القصف قرابة 12:00 ظهراً من طيران حربي استهدف السوق.

لم أسمع سوى صوت انفجار كبير جداً قبل أن أجد نفسي جريحاً ومصاباً بشظايا في الرقبة والصدر والظهر، تم إسعافي من قبل فرق الدفاع المدني، بعد يومين ذهبت إلى السوق، كان الدمار كبيراً جداً ومحال بأكملها سويت بالأرض، لم أجد متجري كل شيء تحول إلى ركام".

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى السيد إبراهيم سرميني أحد الكوادر الطبية في المدينة، وأفادنا بروايته:

"نفذ الطيران غارته في وقت الذروة على السوق الرئيس في المدينة حيث يتواجد مئات الناس يومياً، يبعد السوق عن المشفى قرابة 2 كم، توافدت إلينا عشرات الإصابات، كانت نسبة النساء والأطفال منها تقارب النصف، ومعظمها إصابات خطيرة وتحتاج عناية فائقة، منها كسور عظمية وأخرى في الرأس والصدر، شاهدت أباً من عائلة علوش يبحث عن طفليه اللذين فقدهما في المجزرة، وجد أحدهما بين المصابين في المشفى بينما ظل الآخر مجهول المصير".

ثالثاً: المرفقات والملحقات:

ضحايا مجزرة كفر نبل

صور تظهر آثار الدمار في السوق الفرعي لسوق السمك جراء قصف الطيران الحربي الحكومي مدينة كفر نبل بإدلب في 19/ نيسان/ 2016

صور تظهر آثار الدمار في "مركز شخابيط للدعم النفسي" جراء قصف الطيران الحربي الحكومي مدينة كفر نبل بالصواريخ في 19/ نيسان/ 2016

Image shows destruction in Shakhabeet Center for Psychological Support due to regime warplanes shelling on Kafr Nubel city in Idlib governorate, 19 April 2016 ©SNHR

Image shows destruction in Shakhabeet Center for Psychological Support due to regime warplanes shelling on Kafr Nubel city in Idlib governorate, 19 April 2016 ©SNHR

Image shows destruction in Shakhabeet Center for Psychological Support due to regime warplanes shelling on Kafr Nubel city in Idlib governorate, 19 April 2016 ©SNHR

فيديو يظهر آثار الدمار في السوق الفرعي لسوق السمك جراء قصف الطيران الحربي الحكومي مدينة كفر نبل بإدلب في 19/ نيسان/ 2016

ضحايا مجزرة معرة النعمان

صورة تظهر آثار الدمار وإجلاء الضحايا جراء قصف الطيران الحربي الحكومي سوق معرة النعمان بإدلب في 19/ نيسان/ 2016

صور تظهر آثار الدمار جراء قصف طيران النظام الحربي سوق الخضار في معرة النعمان بإدلب في 19/ نيسان/ 2016

فيديو يظهر آثار الدمار وإسعاف الضحايا جراء قصف الطيران الحربي الحكومي سوق الخضار الرئيس في مدينة معرة النعمان بإدلب في 19/ نيسان/ 2016

رابعاً: الاستنتاجات القانونية والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام السوري بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139 في أبشع صورة ممكنة، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة السابعة من قانون روما الأساسي وعلى نحو منهجي وواسع النطاق؛ ما يشكل جرائم ضد الإنسانية.

2. نؤكد على أن القصف الوارد في هذا التقرير على سوق كفر نبل ومعرة النعمان قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنه ارتكب في ظل نزاع مسلح غير دولي فهو يرقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.

3. إن الهجمات الواردة في التقرير والتي قام بها النظام السوري تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.

4. إن عمليات القصف على سوق كفر نبل ومعرة النعمان، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق ضرر كبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

5. إن حجم القصف المنهجي الواسع والمتكرر، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيه، والطابع المتعمد للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة للنظام الحاكم.

6. إن النظام السوري بكافة أشكاله وقياداته متورط بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بحق الشعب السوري، وكل من يقدم له العون المادي والسياسي والعسكري، –كالحكومة الروسية والإيرانية وحزب الله اللبناني وغيرهم، وشركات توريد الأسلحة– يُعتبر شريكاً في تلك الجرائم، ويكون عرضة للملاحقة الجنائية.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية لتطبيق قراراته رقم 2139 و2254 حيث لا يوجد أية التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، التي تسبب التدمير والقتل اليومي.
- الضغط على الدول الداعمة للنظام السوري من أجل إيقاف عمليات التزويد بالأسلحة والخبرات بعد أن ثبت تورطه بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

• توسيع العقوبات لتشمل جميع أركان النظام السوري والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هاتين المجزرتين تحديداً، والمجازر التي تلتهما باعتبارهما علامة صارخة في ظل مجازر يومية متفرقة أقل حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لابد من تلك الفترة اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.